

عقد التحاق ببرامج جامعة الجميع الذكية

بعون الله وتوفيقه تم توقيع هذه الوثيقة التي تمثل عقد قانوني ملزم لطرفيه بما يتضمن من بنود. لا يحق لأي الطرفين الإخلال ببنوده أو التحايل عليهما أو التباطؤ في إنفاذها. هذا العقد يمثل التزام من جهة جامعة الجميع الذكية بالمبادرة المتعلقة بالقيام بتعليم الطالب: (اسم الطالب ثلاثي) ورقم هويته الوطنية: (رقم الهوية / جواز السفر) في برنامج: (**الدكتوراه في إدارة المشاريع**) المعتمد والمقدم من قبل الكيان المسجل باسم **جامعة الجميع الذكية** بين كل من:

• الطرف الأول: جامعة الجميع الذكية

رقم السجل: **21-FZE-2011** المدينة: المنطقة الحرة-الفجيرة الدولة: الإمارات العربية المتحدة
51124 ص.ب. : البريدي الإلكتروني: contact@esu.edu.sa

• الطرف الثاني:

رقم الهوية الوطنية: رقم جواز السفر: العنوان البريدي: الجنسية:
ص.ب. : الهاتف: الدولة: المدينة:
البريدي الإلكتروني:

التمهيد:

اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول وهو الكيان المالك للخدمة الضامن بالوفاء بمتطلبات الطرف الثاني بأن يقدم المادة العلمية المعتمدة من خلال كفاءات أكاديمية متخصصة تملك التأهيل المناسب للبرنامج العلمي المحدد خلال المدة المحددة وفقاً للشروط التالية:

المادة الأولى: موضوع العقد

تقديم برنامج دراسي في أحد تخصصات الإدارة، على أن يشمل البرنامج تقديم المعارف والمواد المحددة في خطة البرنامج ذو الاعتماد من الجهات الدولية المتخصصة.

المادة الثانية: مدة العقد

- "3" سنوات بحد أدنى يتم خلالها إكمال متطلبات التخرج لبرنامج الدكتوراه.

المادة الثالثة: قيمة العقد

- برنامج الدكتوراه: الرسوم المستحقة على الطالب هي (6000) دولار أمريكي تدفع من خلال منصة الدفع التابعة للجامعة وذلك عن كل عام دراسي.

- الغرامات: فرض وتحقيق الامتثال بسياسات جامعة الجميع الذكية يعتمد بشكل مباشر على الغرامات حيث إن عدم الامتثال بحضور الدروس والمحاضرات أو عدم أداء الواجبات والمهام أو عدم الالتزام بتوجيهات الإدارة والفريق الأكاديمي أو التحايل على ذلك أو حتى الرسوب في الاختبارات النهائية، كل ذلك يترتب عليه غرامات مباشرة وفق لائحة الغرامات التي وُضعت من أجل رفع مستوى الامتثال والالتزام في الجامعة.

مع الأخذ بالاعتبار أن كافة الرسوم خاضعة للمراجعة بشكل دوري وأن التغيير فيها يكون بما لا يتجاوز 10% نقصاً أو زيادة في كل فصل دراسي.

المادة الرابعة: الإنجاز حسب الخطة

يلتزم الطرف الثاني بإنجاز مهامه وواجباته وأبحاثه الدراسية وفق التوجيهات والتعليمات التي تحددها فرق العمل الأكاديمية والإدارية وفي حالة تعثره في تجاوز أي مادة من مواد البرنامج يكون عليه إعادة المقرر أو دخول الاختبار التكميلي بعد موافقة القسم وتأمين المتطلبات الناقصة من مهام وواجبات ودخول الاختبار مرة أخرى بفرصة تحقيق النجاح مع دفع رسوم إعادة اختبار قدرها \$100 لكل مادة يُعاد فيها الاختبار، ويمكن للقسم الموافقة للطرف الثاني على تكرار المحاولة بما لا يتجاوز عدد 4 محاولات بعدها يطوى قيد الطرف الثاني ويعتبر خارج البرنامج دون أدنى مسؤولية إدارية أو مالية على الطرف الأول.

المادة الخامسة: المحتوى والمادة العلمية

كافة المخرجات والمؤلفات والأعمال والأبحاث المقدمة خلال الدراسة بالبرنامج هي ملك للطرف الأول يحق له استخدامها بالشكل الذي يراه ويتحمل الطرف الثاني مسؤولية الحقوق الفكرية لذلك المحتوى.

المادة السادسة: الالتزامات الأخرى

يلتزم الطرف الثاني بتقديم صورة مشرفة عن الجامعة وإدارتها وعن البرنامج وعن أساتذته وأن عليه المساهمة بشكل فعال بنشر المعرفة بما لا يقل عن منشورين كل شهر يعرض فيهما بعض المعلومات التي تعلمها خلال حضوره الدروس والمحاضرات المقدمة له مع الإشارة إلى الجامعة والبرنامج بشكل مباشر في هذين المنشورين. كما أن عليه التعليق والمشاركة بإيجابية في

منشورات الطرف الأول التسويقية على السوشال ميديا مع الالتزام بتبليغ إدارة البرنامج بأي ملاحظات أو أخطاء تقع خلال تنفيذ البرنامج سواء من قبل الكادر الإداري أو كواد العمل الأخرى.

المادة السابعة: التوقف عن البحث والدراسة

برنامج الدكتوراه: في حالة انقطاع الطرف الثاني عن التواصل والحضور وتنفيذ ما عليه من مهام وواجبات واختبارات لمدة تتجاوز "21" يوم بدون عذر قهري أو في حالة اعتذاره عن مواصلة الدراسة فليس على الطرف الأول أي التزام مالي أو إداري تجاهه ولا يمنح أي شهادة أو وثيقة.

المادة الثامنة: المحكمة المختصة

أي نزاع ينشأ بمناسبة تنفيذ هذا العقد يحل بالطرق الودية، وإذا تعذر ذلك فيحال إلى لجنة مستقلة يختار منها الطرف الثاني عضوين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتمثيله ويختار الطرف الأول من جهته عضوين لتمثيله وتحسم قرارات اللجنة بالتصويت أو بالتوافق وتكون هذه القرارات نافذة ما لم يترتب عليه إضرار أو إخلال بمصالح الطرف الأول الاستراتيجية أو سمعته.

المادة التاسعة: الاعتمادات الأكاديمية والمهنية

يُقر الطرف الثاني بمعرفته بأن كافة البرامج والخدمات المرتبطة بها تقدم "عن بعد" وأنه على دراية بأن هذا النوع من التعليم قد يكون غير معتمد في بعض الدول أو الجهات.

المادة العاشرة: الالتزام تجاه مالك المبادرة

يشترط الشركاء المؤسسين للجامعة على كافة الطلاب وأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية عدم الإساءة أو توجيه النقد أو المشاركة في أي فعالية يُساء فيها إلى دولة المملكة العربية السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعباً. وأن الإخلال بهذا الشرط يعطي إدارة الجامعة حق طي قيد الطالب وإنهاء العلاقة التعاقدية دون أي التزام مالي أو إداري تجاهه.

اسم الطالب:

توقيع الطالب:

التاريخ: